



# صندوق النقد الدولي

ادارة  
العلاقات  
الخارجية

صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 09/32

للنشر الفوري

٢٠٠٩ فبراير ١٣

## صندوق النقد الدولي يوقع اتفاق اقتراض مع اليابان بقيمة ١٠٠ مليار دولار أمريكي

وقع اليوم السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، والسيد شوishi ناكاغawa، وزير مالية اليابان، شروط التزام اليابان بتقديم ما يصل إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي في إطار اتفاق للاقتراض يهدف إلى توفير موارد تكميلية مؤقتة تضاف إلى الموارد المالية المتاحة للصندوق، مما سيُكسبه قدرة أكبر على تقديم مساعدات فعالة في حينها لدعم موازين مدفوعات البلدان الأعضاء.

ويأتي التوقيع الرسمي على هذا الاتفاق في العاصمة الإيطالية روما بعد موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على شروط الاتفاق في ١٢ فبراير ٢٠٠٩. وكان السيد تارو آسو، رئيس وزراء اليابان، قد أعلن في نوفمبر ٢٠٠٨ عن استعداد اليابان لإمداد الصندوق بتمويل تكميلي يسهم في التغلب على الأزمة العالمية الحالية (راجع [البيان الصحفي رقم 08/284](#)).

وفي هذا الصدد، صرح السيد ستراوس-كان بقوله: "تشعر بالامتنان العميق لهذا الدعم المقدم من الحكومة اليابانية. فقيمة هذا الالتزام هي أكبر مساهمة على الإطلاق يقدمها بلد عضو في الصندوق على سبيل التمويل التكميلي، وخير شاهد على ريادة اليابان واستمرار حرصها على اتباع منهج متعدد الأطراف في مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية العالمية. ونأمل أن تحذو بلدان أخرى حذو اليابان بتقديم الدعم لجهود الصندوق".

وتعادل القيمة الكلية للالتزام الياباني حوالي ٦٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو ٣١٪ من مجموع حصص البلدان الأعضاء في الصندوق. وكانت الطاقة الإقراضية للصندوق قبل إضافة الالتزام الياباني تعادل ٩٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي نحو ١٤٣ مليار دولار أمريكي). ويمكن للصندوق أن يسحب موارد أخرى بحد أقصى ٣٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥١ مليار دولار أمريكي) من خطى الاقتراض المنشآتين على أساس دائم، وهما [الاتفاقات الجديدة للاقتراض \(NAB\)](#) و[الاتفاقات العامة للاقتراض \(GAB\)](#).

وتبلغ فترة الالتزام المبدئية عاماً واحداً، ويجوز للصندوق تمديدها لفترات يصل مجموعها إلى خمس سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات السيولة واحتياجات الاقتراض الفعلية والمتوقعة. وتحتسب فائدة على كل عملية سحب للموارد، وذلك بما يعادل سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة والذي يبلغ حالياً ٦٢٪.